

قرار رئيس مجلس الوزراء**رقم ٨٠٠ لسنة ٢٠١٧****رئيس مجلس الوزراء**

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٠ بشأن الإحصاء والتعداد وتعديلاته؛

وعلى قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩١٥ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء وتنظيم

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء؛

وعلى قرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٣ لسنة ٢٠١١؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٨٤ لسنة ٢٠١٤ بشأن إجراء

تعداد عام شامل للسكان والمساكن والمنشآت عام ٢٠١٦؛

وبناءً على ما عرضه رئيس الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء؛

قرر:**(المادة الأولى)**

يُجرى التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت بجمهورية مصر العربية

خلال الفترة من ٢٠١٧/٤/١٠ وحتى ٢٠١٧/٦/٢٠

(المادة الثانية)

يعاد تشكيل اللجنة العليا للتنسيق الإدارى للتعداد العام للسكان والمساكن

والمنشآت المشكلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٨٤ لسنة ٢٠١٤ برئاسة

السيد وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى، وعضوية كل من:

السيد رئيس الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (مقررًا).

ممثل عن كلٍّ من وزارات (الدفاع ، الأوقاف ، الشباب والرياضة ، الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية ، التضامن الاجتماعي ، الخارجية ، الداخلية ، الصحة والسكان ، الاستثمار والتعاون الدولي ، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، التجارة والصناعة ، العدل ، المالية ، السياحة ، التنمية المحلية ، التربية والتعليم والتعليم الفني ، التعليم العالي والبحث العلمي ، التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري ، النقل) من شاغلي الدرجة الممتازة يختاره الوزير المختص .

ممثل عن المخابرات العامة .

ممثل عن الأمانة العامة لمجلس النواب .

ممثل عن الهيئة العامة للمساحة .

رئيس الإدارة المركزية للتعداد بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .

رئيس الاتحاد العام للجمعيات الأهلية .

وتهدف اللجنة إلى ضمان تكاتف الجهود باستخدام كافة الإمكانيات المتاحة بالدولة ، لدعم إجراء التعداد .

(المادة الثالثة)

يتولى الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إجراء هذا التعداد واتخاذ ما يلزم من إجراءات لتنفيذه طبقاً للقواعد العامة لإجراء التعدادات وما تقرره اللجنة المنصوص عليها بالمادة الثانية وخطة الجهاز في هذا الشأن .

(المادة الرابعة)

يلتزم المواطنون والأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة بالدولة بتقديم جميع البيانات الصحيحة والدقيقة - كل في حدود معرفته - بناءً على الأسئلة الموجهة إليه من العاملين القائمين على التعداد والمزودين بإثبات شخصية صادراً عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والمرفق به صورته وشرح لعلاماته المؤمنة بهذا القرار .

(المادة الخامسة)

يحظر على أى شخص أو جهة إعاقه العاملين بالتعداد عن أداء مهمتهم أو منعهم بأى وسيلة من وضع العلامات الإرشادية أو الأرقام على أبواب وجدران المباني المختلفة .

(المادة السادسة)

يقوم المحافظون بالإشراف والمتابعة لأعمال التعداد بنطاق محافظاتهم وتوفير التسهيلات اللازمة لإجرائه .

(المادة السابعة)

مع عدم الإخلال بأحكام قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦، لرئيس الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء حق الاستعانة بأى من الموظفين العاملين بالوزارات والمحافظات لإجراء التعداد فى كافة مراحلها .

(المادة الثامنة)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٨ رجب سنة ١٤٣٨ هـ

(الموافق ٥ أبريل سنة ٢٠١٧ م) .

رئيس مجلس الوزراء

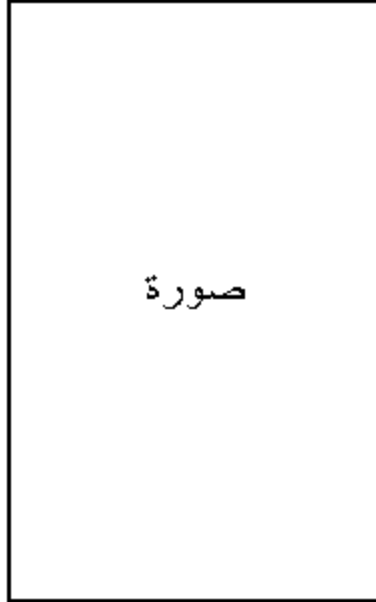
مهندس / شريف إسماعيل



الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء



التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ٢٠١٧



الاسم :

الوظيفة في التعداد :

الرقم القومي :

نطاق العمل :

قسم / مركز :

ت. الاستفسارات والشكاوى : ٠٨٠٠٧٧٧١٧٧٧ (الرقم المجاني)

ت. الدعم الفني : ٠٢ ٣٥٣١٧٥٣١

البطاقة سارية من : ٢٠١٧/١/١ إلى ٢٠١٧/٦/٣٠

يعتمد ،

مدير عام الإدارة العامة للأمن

على الجهات الأمنية التعاون مع مندوب التعداد وتسهيل مهامه



مستخرج من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٠

المعدل بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٢ بشأن التعدادات

مادة ٢ :

على الأفراد والهيئات أن يقدموا للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء جميع البيانات التي تطلب منهم بما يطابق الحقيقة وبالكيفية وفي المواعيد التي يحددها الجهاز . وعلى أصحاب المنشآت أو من يمثلهم أن يسمحوا لمندوبي الجهاز بالدخول في محالهم وبالإطلاع على كافة المستندات للتحقق من صحة البيانات المقدمة ويجوز للمكلفين بإجراء التعداد أن يضعوا الأرقام والحروف أو العلامات أو المنشورات اللازمة للتعداد على المباني والمنشآت .

مادة ٣ :

البيانات الفردية التي تتعلق بأي إحصاء أو تعداد سرية ولا يجوز إطلاع أي فرد أو هيئة عامة أو خاصة عليها أو إبلاغه شيئاً منها كما لا يجوز استخدامها لغير الأغراض الإحصائية أو نشر ما يتعلق منها بالأفراد إلا بمقتضى إذن مكتوب من ذوى الشأن ولا يجوز استغلال أي بيان إحصائي كأساس لربط ضريبة أو لترتيب أي عبء مالي آخر ولا اتخاذه دليلاً في جريمة أو أساساً لأي عمل قانوني .

مادة ٤ :

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن ستة أشهر وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام المادتين السابقتين أو أدلى ببيانات غير صحيحة .